



مدى قدرة والتزام المصارف العراقية الحكومية بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة
وتوظيفها في تحقيق التنمية المستدامة . بحث في مصرف الرشيد فرع ٥١٥

م.د امل مرزة صخيل الخزعلي

جامعة الفرات الاوسط التقنية

dw.amel@atu.edu.iq

المستخلص

تعد المصارف باعتبارها مؤسسات مالية، أحد الدعائم الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة ، ومن أجل توفيرأمان جيد لتكنولوجيا المعلومات، وممارسات للرقابة بما يسهم في تدعيم احتياجات الإدارة في تحديد المستوى المناسب لتأمين تكنولوجيا المعلومات ومتابعته، كان لابد من الالتزام بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة كأداة رقابية وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة ،هدف البحث الى بيان العلاقة بين مدى قدرة الالتزام بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة حوكمة تقنية تكنولوجيا المعلومات كأداة رقابية في المصارف العراقية ودورها في توفير متطلبات التنمية المستدامة وقد انطلق البحث من مشكلة تمثلت في تحديد مستوى التزام المصارف العراقية بمتطلبات الاطر الحديثة كأداة رقابية لرفع كفاءة الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،ارتكزالبحث الى فرضية اساسية ، تلتزم المصارف العراقية بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة كأداة رقابية وتوظيفها في تحقيق التنمية المستدامة ،وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات تمثل أهمها ،توجد لدى المصرف أجهزة و إجراءات رقابية تسمح بضمان الامتثال للقواعد والقوانين المتعلقة بحوكمة تقنية تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة الاعمال،الذي بدوره يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وأوصى البحث بضرورة وجود إطار رسمي لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف الأمر الذي ترتب عليه عدم تحديد المخاطر ذات الصلة ووضع الخطط اللازمة للحد منها ، واشتملت الدراسة على ملحقات تكمل مقاصد البحث تليها قائمة مصادر البحث .

الكلمات المفتاحية: المصارف العراقية، الاطر الرقابية الحديثة. التنمية المستدامة.



Iraqi Banks Compliance with Modern Regulations and Sustainability-driven Manipulation: A Study of Al-Rashhed Branch 515

Dr. Amal Marza Sakhel Al-Khazali
Al-Furat Al-Awsat Technical University
dw.amel@atu.edu.iq

Abstract

Banks, as financial businesses, are key and important foundations of state economization. Banks play a remarkable role in sustainability, development, creation of good practices, provision of informatics, oversight needed in management, determination of the appropriate information security. Banks, thus, are required to comply with modern regulations frameworks as a functionary to achieve sustainable development. This paper, therefore, aims at finding how Iraqi banks are compliant with modern regulations, such as informatics and data governance, and whether these banks can address sustainability needs. The paper, thus, hypothesizes that Iraqi banks are compliant with modern needs of sustainability, so they can oversee and improve sustainability-driven businesses. The paper finds that banks have frameworks and premises that guarantee compliance with the codes, practices, and ethics of business informatics governance. The paper, also, recommends the creation of an official code of risk management for business informatics, as no risks were not identified and no plans were pre-set. The paper, finally, reaches several conclusions, findings, recommendations, in addition to several appendices and figures.

keywords: Iraqi banks; Modern banking; Official regulations; Sustainability; Business development.

المقدمة

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفاعلية السياسة النقدية في اي بلد على سلامة النظام المالي ، وعلى وجه الخصوص سلامة البنوك، ولذلك فإن الجهاز المصرفي له أثر فعال في تعبئة الموارد المالية



والبشرية ودفعها نحو تحقيق الاهداف التنموية التي يتطلع اليها المجتمع ، وكلما كان الجهاز المصرفي منسجما في تعاملاته مع تطلعات المجتمع ، كلما كان تفاعلهم اكثر، وان التزام المصارف بأحد الاطر الرقابية الحديثة كفيل بأن يجعلها تواكب التطورات الحديثة، وبالتالي تكون فاعلية هذا الجهاز في دفع عملية التنمية اكثر نجاحا، وعلى هذا الاساس يتبين بجلاء الأثر المهم الذي يمكن ان تؤديه المصارف لتحقيق ما تطمح اليه الدول وشعوبها من تقدم ونهضة واستقرار، وتماشيا مع هذه التطورات في تكنولوجيا المعلومات اصبحت هناك حاجة الى تطبيق اطر عمل متكامل للحماية والرقابة في تكنولوجيا المعلومات من اجل تحقيق اتجاه فعال وعمليات رقابية كافية ، من خلال تبني الاساليب الادارية والاطر الرقابية الحديثة، التي تحد من أثر المخاطر وتساهم في الاكتشاف المبكر عنها والحد من نتائجها السلبية المتوقعة ، الامر الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الاول

اولاً- منهجية الدراسة .

١- مشكلة الدراسة .

يعد العمل المصرفي عملا مهنيا ذا أبعاد متنوعة بسبب تنوع العمليات المصرفية ، مما يحتم على المؤسسات المالية (المصارف) السعي للنهوض بواقعها، من خلال استثمار وامتلاك الادوات والاساليب التي تساهم في رفع كفاءة الاعمال، وسعيها لتحقيق رسالتها واهدافها، بالتزامها بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة، التي تساهم في توفير مستوى محدد من الرقابة بفحص وتدقيق البيانات، لاعداد التقارير الادارية اللازمة للعمليات الرقابية، وتحقيق اتجاه فعال وعمليات رقابية كافية وكفاءة ، مما يساهم بصورة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة ، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الى :

١- ما مستوى التزام المصارف العراقية بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة ؟

٢- هل التزام المصارف العراقية بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يؤدي الى رفع كفاءة الاعمال

ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟

٢- اهداف الدراسة .

١- تسليط الضوء على الاطر الرقابية الحديثة (COBIT ، COSO).



- ٢- التعرف على مدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات الاطرالرقابية الحديثة.
- ٣- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة.
- ٤- فحص واختبار العلاقة بين كفاءة عمل المصارف العراقية وبين التزامها بمتطلبات الاطرالرقابية الحديثة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٣- اهمية الدراسة .
- تتبع اهمية الدراسة من الاهمية التي تحظى بها المصارف العراقية، من خلال مساهمتها في رفع مستوى التنمية الاقتصادية ، والالتزام بمتطلبات الاطرالرقابية الحديثة التي تساهم في تحديد مستوى الاداء، وتساعد في فحص وتقويم النشاطات التشغيلية ، وانظمة الرقابة الداخلية، مما ينعكس بالايجاب في تحقيق مصالح الادارة والمساهمين الامرالذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٤- الفرضية.
- تتمثل فرضية الدراسة بما يلي :
- ١- تلتزم المصارف العراقية بمتطلبات الاطرالرقابية الحديثة.
- ٢- ان التزام المصارف العراقية بمتطلبات الاطرالرقابية الحديثة يؤدي الى رفع كفاءة الاعمال ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٥- منهج البحث :
- تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة واعداد البحث .
- ٦- اساليب جمع البيانات : العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاجتماعية
لكي يتم انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الاتية :-
(الكتب العربية والاجنبية والرسائل والاطاريج الاكاديمية والمهنية والدوريات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ثانياً- الدراسات السابقة :-

١- دراسة احمد وحسن ٢٠١٦



"توظيف الاطر والمعايير الحديثة في تقييم نظام الرقابة الداخلية . بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية"

بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية .

هدفت الدراسة وضع اطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية طبقا لمفهوم ادارة مخاطر المشروع ومعايير الايزو الدولية الخاصة بادارة المخاطر وألية مقترحة لتقييمه من قبل التدقيق الداخلي ، وتوصلت الدراسة الى ضرورة الحاجة إلى نظام تنظيمي صارم يمكن أن يساهم في تحسين أداء المنظمات من خلال إدارة المخاطر وتحديد وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المعنية للحد من هذه المخاطر، واوصت الدراسة بتطور عناصر الرقابة الداخلية من خلال قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بتحديث الادلة المحلية الخاصة بنظام الرقابة الداخلية على وفق ما جاء في اطار ادارة مخاطر المشروع للجنة (COSO) والمعايير الدولية ذات العلاقة. (احمد وحسن، ٢٠١٦)

٢- دراسة يحيايوي و بوكميش وبو حديدي ٢٠١٦ .

"المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"

بحث منشور في مجلة الحقيقة .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي. من خلال جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين ، وتقديم قروض جيدة ، والقيام بأنشطة اجتماعية مختلفة ، مع مراعاة البعد الاجتماعي للتمويل وإدارة الوقف ، تساهم البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي في حماية موارد التمويل من الهدر للاستخدامات غير المجدية. وفي ترشيد استخدامها وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والضرر. تساهم البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة من خلال بعدها الاقتصادي من خلال المضاربة والمشاركة والتأجير . (يحيايوي وآخرون ، ٢٠١٦)

بعد استطلاع الدراسات السابقة نلاحظ أن البحث الحالي يختلف في تناوله تحديد مستوى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصارف وفق الاطر الرقابية الحديثة وان التزام المصارف بمتطلباتها ، يساهم بتوفير مستوى محدد من الرقابة بفحص وتدقيق البيانات، لاعداد التقارير الادارية اللازمة للعملية الرقابية، وتحقيق اتجاه فعال وعمليات رقابية كافية وكفوءة ، مما يساهم بصورة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني



التزام المصارف بمتطلبات الاطرالرقابية الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة .

١- أطار كويت (COBIT)

١-١-٢- مفهوم اطار كويت.

كوبت CobiT: "Control Objectives for Information and Technology"

كوبت هو مرجع للحوكمة والرقابة في نظم وتكنولوجيا المعلومات ، صادر عن معهد تكنولوجيا المعلومات وجمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات. وفقاً لمرجع COBIT يوصى بتطبيقه في المؤسسات الكبيرة حيث يتم توجيهه بشكل أساسي إلى مديري الشركات ، وتوفر مراجعة COBIT لهم المساعدة في التحكم في الاستثمارات بطريقة تسمح لهم بإدارة المخاطر بشكل جيد وتحقيق أهدافهم مع المستثمرين والمساهمين. (Jean,2006)

(COBIT) يعد إطار عمل لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يساعد المديرين والمدققين والمستخدمين على فهم أنظمة تكنولوجيا المعلومات لشركاتهم، ويساعد في تطوير نموذج حوكمة ، ويوجه اختيار مستوى الأمان والتحكم الضروري لحماية أصول الشركة بطريقة كفوءة وفعالة (Pauwels, Eddy,2006)

وعرف بأنه عبارة عن "أطار للسيطرة او التحكم تربط قضية المعلومات بمتطلبات العمل ، وتنظيم الأنشطة تكنولوجيا المعلومات في نموذج العملية المقبولة وتحديد الموارد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات واهداف الرقابة الادارية التي ستنتج فيها" (عقل، ٢٠١٣)

وهو إطار عمل قياسي يتكون من عدة أدوات تساعد مديري المؤسسات على تقليل الفجوة وتقليل المخاطر بين أنظمة المعلومات والاحتياجات الفنية واحتياجات العمل الأساسية للمؤسسة. يساعد هذا الإطار أيضاً على توفير خارطة طريق مسبقة للتواصل بين أنشطة أقسام أنظمة المعلومات والاتصالات مع مديري المنظمة والمساهمين والأطراف الأخرى التي قد يكون لها علاقة أو مصلحة في إدارة نظم المعلومات.

(<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

ويقدم إطار cobit ممارسات وأدوات ونماذج ومبادئ للتحليل تم اعتمادها عالمياً، ويتضمن هذا الإطار خمس إصدارات آخر نسخة تم نشرها عام ٢٠١٣، وقد حظي الإصدار الخامس على قبول عالمي حيث تتوفر نسخة عربية منه ويعالج هذا الإطارالتحديات التي تواجه حوكمة تقنية المعلومات من خلال المبادئ وعناصر التمكين التي يقدمها. (أبو موسى ، ٢٠٠٥)



٢-١-٢- مبادئ اطار كويت .

- الفصل بين الملكية والإدارة ومراقبة الأداء .
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع الثقة .
- وضع الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الوحدة ووسائل تحقيقها ومتابعة الأداء .
- تجنب المشاكل المحاسبية والمالية .
- عدم الخلط بين وظائف ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ووظائف ومسؤوليات مجلس الإدارة وتلك الخاصة بأعضائه .
- تلبية احتياجات اصحاب المصلحة .
- تطبيق اطار عمل واحد متكامل . (عقل، ٢٠١٣)
- محاور اطار كويت لتحقيق حوكمة تقنية المعلومات في المؤسسة .
- التخطيط والتنظيم: يعد هذا النطاق ركيزة أساسية في حوكمة تقنية المعلومات، والهدف منه الموائمة بين استخدام تقنية المعلومات وبين أعمال المؤسسة .
- الاقتناء والتطبيق: يشتمل هذا النطاق على تحقيق حوكمة تقنية المعلومات، وذلك من خلل تطبيق الحلول التقنية واستبدال النظم القديمة باقتناء نظم حديثة تتلاءم نظمها مع اجراءات العمل في المؤسسة .
- تقديم الخدمات والدعم: يشتمل هذا النطاق على تحقيق حوكمة تقنية المعلومات أثناء تقديم الخدمات المعلوماتية بجميع أنواعها، ويشمل ايضا تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم للأحداث الطارئة وإدارة المخاطر والجودة وتحسين الأداء .
- المراقبة والتطوير: حتى تتمين المؤسسة من تحسين وتطوير مستوى الحوكمة لديها .
- العوامل المساعدة الداعمة التي تشكل جزء من بنية اطار كويت .
- المبادئ والسياسات والاطر: تنفيذ الانشطة اليومية لترجمة السلوك المطلوب الى توجيه منطقي .
- العمليات : استيفاء التطبيقات المطلوبة لتحقيق الاهداف التي تنتج المخرجات المطلوبة لتحقيق الاهداف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات .
- الهياكل التنظيمية : مسؤولة من اتخاذ قرارات مستنيرة في المنظمة .
- الثقافة والاخلاق والسلوك : ثقافة الشركة وسلوكياتها الغرض من هذا التمكين هو تحديد عناصر السلوك والثقافة .
- معلومات .

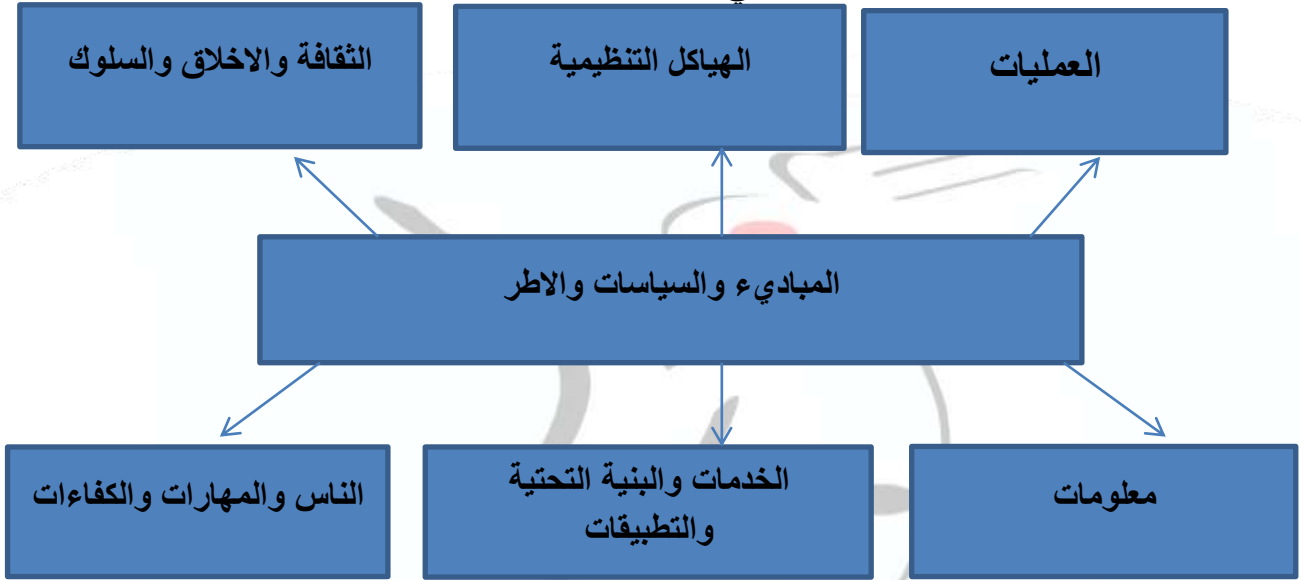


- الخدمات والبنية التحتية والتطبيقات .
- الناس والمهارات والكفاءات : الناس والمهارات المناسبة للمهام ويتضمن اتخاذ خطوات تصحيحية واتخاذ القرارات التصحيحية .

(<https://www.scribd.com/document/385453061>)

الشكل (١)

العوامل المساعدة الداعمة التي تشكل جزء من بنية اطار كوبيت



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على اطار (COBIT)

٣-١-٢ - مجالات أطار (COBIT)

أ- التخطيط والتنظيم :

يغطي هذا المجال الاستراتيجية والتكتيك ويتعلق بتحديد افضل طريقة يمكن ان تسهم فيها تكنولوجيا المعلومات بتحقيق اهداف المنظمة او يؤدي النقص في التخطيط والتنظيم الى فشل المنظمة في تحديد التهديدات ومواجهتها، و يشمل هذا المفهوم استخدام التكنولوجيا بصورة مثلى في الشركات، بحيث تساعد هذه الشركات في تنفيذ أهدافها العامة والخاصة، وفضلا عما سبق فإن هذا المفهوم يلقي الضوء على شكل البنية التحتية، والتنظيم لتكنولوجيا المعلومات في الشركات، للوصول إلى نتائج مرضية وكالاتي :

- تحديد خطة الاستراتيجية لتقانة المعلومات.



- تحديد الهيكل المعماري للمعلومات .
- تحديد اتجاه التكنولوجيا.
- تعريف بعمليات تقانة المعلومات والتنظيم والعلاقات.
- ادارة استثمارات تقانة المعلومات .
- ارتباط اهداف الادارة مع التوجه لتقانة المعلومات .
- ادارة الموارد البشرية لتقانة المعلومات .
- ادارة الجودة .
- تنظيم وادارة مخاطر تقانة المعلومات .
- ادارة المشروع . (Lainhart, IV, John. W,2000).

ب- الاقتناء والتنفيذ :

لغرض تحقيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات ، يجب تحديد حلول تكنولوجيا المعلومات أو تطويرها أو الحصول عليها ، فضلا عن تحديد متطلبات التكنولوجيا والحصول عليها ومن ثم تنفيذها من خلال العمليات داخل الشركة ، من خلال تطوير خطة الحفاظ على المعلومات وأصول الشركة التي تساعد لإطالة عمر تكنولوجيا معلومات الشركة ومكوناتها ، بحيث تستمر هذه الأنشطة في العمل. وكالاتي :

- التعريف بالحلول المؤتمتة .
 - امتلاك وصيانة برامجات التطبيقات .
 - امتلاك وصيانة البنى التحتية التقنية .
 - امكانية التشغيل والاستخدام .
 - ادارة موارد تقانة المعلومات .
 - ادارة التغيير .
 - اعتماد الحلول والتغيرات .(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،٢٠٠١)
- ت- **التقديم والدعم** : ويعني توصيل تقنية المعلومات داخل أنظمة المؤسسة ، وتنفيذ التطبيقات ، وكذلك تقديم الدعم لتكون قادرة وفعالة في تنفيذ أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، ويأخذ هذا البعد في



الاعتبار الخدمات التي سيتم تقديمها والتي تمتد من العمليات التقليدية إلى التدريب. لتقديم الخدمات ، يجب أن يكون الدعم فعالاً.. وكالاتي :

- تحديد ادارة مستويات الخدمة .
- ادارة خدمات الطرف الثالث .
- ادارة الاداء والمقدرات .
- ضمان استمرارية الخدمة .
- ضمان الحماية للأنظمة .
- تحديد وتجميع التكاليف .
- تعليم وتدريب المستخدمين .
- ادارة مكتب تقديم الخدمات .
- ادارة المكونات المادية والبرمجية .
- ادارة العطلات .
- ادارة البيانات .
- ادارة البيئة المادية .
- ادارة عمليات التشغيل .

ث- الرقابة والتقييم : يهدف هذا المفهوم إلى التأكد من أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية متوافقة مع ما تم تصميمه وتخطيطه لتحقيق أهداف الشركة ، وكذلك الوصول إلى التقييم المستقل والحيادي وكفاءة أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، وقدرتها على تحقيق أهداف العمل وضوابط الشركة. من خلال المراجعين الداخليين والخارجيين. وهذا يعني أن جميع عمليات وموارد تكنولوجيا المعلومات بحاجة إلى قياس منهجي من حيث الجودة والالتزام. وكالاتي :

- مراقبة وتقويم اداء تقانة المعلومات .
- مراقبة وتقويم الرقابة الداخلية .
- ضمان الامتثال التنظيمي .
- حوكمة تقانة المعلومات.(Salle, Mathias,2004:22)
- ٢. اطار COSO .

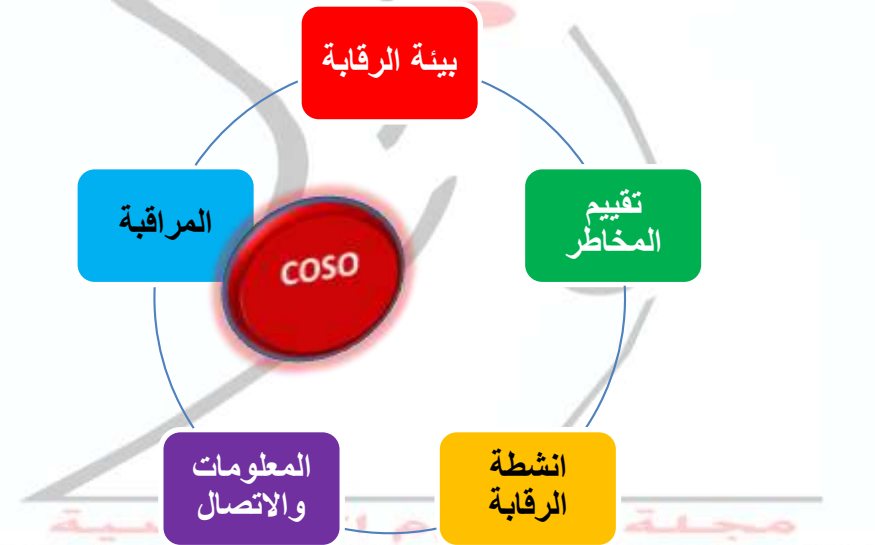
١.٢.٢- مفهوم اطار COSO.

ان مصطلح COSO هو اختصار للعبارة (Committee Of Sponsoring Organizations)

٢.٢.٢- مكونات هيكل الرقابة الداخلية حسب اطار COSO

- بيئة الرقابة Control Environment
- تقييم المخاطر Risk Assessment
- أنشطة الرقابة Control Activities
- المعلومات و الاتصال Information & Communication
- المراقبة Monitoring

مكونات هيكل الرقابة الداخلية حسب اطار COSO



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على اطار (COSO)

أ. بيئة الرقابة Control Environment

مبادئ عنصر البيئة الرقابية :

- ❖ اظهار المنشأة التزامها بالأمانة والقيم الأخلاقية
- ❖ اظهار استقلاليه مجلس الإدارة عن الإدارة و الاشراف على أداء و تطوير نظام الرقابة الداخلية.
- ❖ قيام الإدارة - بأشراف من المجلس - بأنشاء هياكل و قنوات توصيل و تفويض الصلاحيات والمسئوليات بشكل يحقق الاهداف .



- ❖ قيام المنشأة باستقطاب و الإبقاء و تشجيع الكفاءة المهنية
- ❖ ثقافه سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية
- ❖ محاسبة المنظمة للأفراد عن مسؤولياتهم في مجال الرقابة الداخلية
- ❖ تصرفات وسياسات وإجراءات تعكس الاتجاه العام لكل من الإدارة العليا والوسطى والملاك نجو إجراءات الرقابة وأهميتها.

ب . تقييم المخاطر Risk Assessment

- ❖ تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر المرتبطة بإعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة و أي مخاطر قد تشكل تهديد على أهداف المنظمة و على نظامها الرقابي الداخلية والخارجية.
- ❖ مبادئ عنصر تقييم المخاطر:
- ❖ تحديد المنظمة للأهداف بما يكفي من الوضوح لتمكين تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأهداف بشكل صحيح.
- ❖ الأهداف على كل مستوى
- ❖ ربط الأهداف على الثلاث محاور (العمليات - التقرير - الالتزام)
- ❖ اعاده النظر في مناسبة الأهداف بشكل دوري
- ❖ تحديد المنظمة المخاطر التي تحول دون تحقيق أهدافها و تحليلها لتحديد كيفية إدارة المخاطر.
- ❖ أخذ المنظمة في الاعتبار الاحتيال عند تقييم المخاطر .
- ❖ على المنظمة تحديد وتقييم التغييرات داخليا و خارجيا والتي يمكن أن تؤثر على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ت . أنشطة الرقابة Control Activities

- هي السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتخفيف المخاطر على أهدافها الموضوعية.
- على كل مستوى يدوي أو الالكتروني.
- مبادئ هذا العنصر :
- ❖ قيام المنظمة باختيار وتطوير أنشطة رقابة تسهم في التخفيف من المخاطر في تحقيق الأهداف إلى مستوى مقبول.
- ❖ اختيار المنظمة وتطور أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا لدعم تحقيق أهداف المنشأة.



❖ نشر المنظمة أنشطة الرقابة من خلال سياسات تحدد ما هو متوقع والإجراءات التي تضع السياسات موضع التنفيذ.

ث . المعلومات و الاتصال Information & Communication

❖ الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتصنيف وتسجيل والتقارير عن العمليات والحفاظ على نظام للمسائلة عن الأصول.

❖ المعلومات.

❖ الاتصال (التوصيل) داخليا و خارجيا.

مبادئ هذا العنصر :

❖ توليد وتوفير المنظمة واستخدامها لمعلومات ذات صلة وجودة لدعم عمل الرقابة الداخلية.

❖ قيام المنظمة داخليا بتوصيل المعلومات، بما في ذلك أهداف ومسؤوليات الرقابة الداخلية، اللازمة لدعم عمل الرقابة الداخلية.

❖ اتصال المنظمة بالأطراف الخارجية فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على سير العمل الداخلي.

ج . المراقبة Monitoring

تقييم الإدارة بصورة دورية مستمرة لفعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية لتحديد الانحرافات عن الخطة إن وجدت.

مبادئ هذا العنصر:

❖ اختيار المنظمة، وتطوير، وإجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة للتأكد مما إذا كانت عناصر

الرقابة الداخلية موجهة

❖ قيام المنظمة بتقييم أوجه القصور في الرقابة الداخلية وإبلاغها في الوقت المناسب إلى الأطراف

المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

مكونات العنصر :

❖ الخطة.

❖ تقارير الأداء الفعلي.

❖ الإجراءات التحليلية.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات :

التشغيل غير السليم للبيانات



- ❖ الدخول على الأنظمة من غير الأشخاص المصرح لهم
 - ❖ إسناد مهام نظم المعلومات لموظف واحد
 - ❖ التغيير في نظم التشغيل والبيانات من أشخاص غير مصرح لهم
 - ❖ عدم القيام بالتغييرات الضرورية في أنظمة التشغيل
 - ❖ الدخول غير المسموح به على البيانات
 - ❖ التغييرات غير المصرح بها للبيانات والملفات الرئيسية
 - ❖ التغيير غير المصرح به للبرامج والنظام
 - ❖ التدخل اليدوي غير الملائم
 - ❖ عدم القدرة على الوصول للبيانات المطلوبة
 - ❖ فشل الإدارة في تدبير الموارد اللازمة لتأمين البيانات والبرامج
 - ❖ عدم اتساق خطط نظم المعلومات مع استراتيجية الأعمال. (ريك هايزواخرون، ٢٠١٥)
- ٣- التنمية المستدامة .
- ٣-١-٢-٣ - مفهوم التنمية المستدامة .
- ان مفهوم التنمية المستدامة يقوم على أساس الحرية والمساواة والعدالة ، وكذلك فإن المفهوم يتسع ليشمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية للسكان ، لذلك فالتنمية المستدامة هي تنمية ذات بعد إنساني ، والهدف الأول لها هو المحافظة على كرامة الإنسان وتوفير مستلزمات حياته الأساسية وتحقيق مشاركته الفعلية في المجتمع بصورة مرضية . (الخولي، ٢٠٠٢)
- وتعرف التنمية المستدامة بانها "عملية تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون تهديد المساومة على الامكانيات المتاحة للاجيال القادمة ، او قدرة هذه الاجيال على تلبية احتياجاتها " . (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠١)
- بشكل عام ، تعني التنمية أن تكون منصفًا لجيل المستقبل. إنهم يهدفون إلى ترك الجيل الحالي بموازنة موارد مماثلة لتلك الموروثة أو الأفضل. (غنايم، ٢٠١٧)
- ٣-٢-٣ - أهداف التنمية المستدامة .
- تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتوياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هي:



أ. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: التركيز على العلاقات بين الأنشطة السكانية والبيئة ، والتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان ، من خلال تدابير للحفاظ على جودة البيئة واستعادتها. والتأكد من أن العلاقة في الأخير متكاملة ومتناسقة.

ب. نشر الوعي بالمشكلات البيئية القائمة: اي تنمية الشعور بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وعرض برنامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ت. احترام البيئة الطبيعية: ويتم من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة والتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان. وبالتالي ، فإن التنمية المستدامة هي التي تجسد العلاقة الحساسة بين البيئة الموصوفة وتطورها إلى علاقة تكامل وانسجام.

ث. تحقيق الاستغلال والاستخدام الرشيد للموارد: اي تتعامل التنمية مع الموارد على أنها محدودة وبالتالي تمنع استنفادها أو تدميرها وتستخدمها بشكل منطقي وتستخدمها.

ج. التواصل مع التقنية الحديثة بأهداف المجتمع: اي تحاول التنمية المستدامة استخدام التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف المجتمع. من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية ، وكيفية استخدام التقنيات المتاحة والجديدة لتحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المقصودة ، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وتأثيرات بيئية سلبية ، أو الأقل سيطرة بمعنى الحلول المناسبة ؛ يتم تحقيق التغيير المناسب في احتياجات وأولويات المجتمع بطريقة تتناسب مع الاحتمالات والتوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشاكل البيئية.

ح. تحقيق النمو الاقتصادي التقني: الحفاظ على الرأسمالية التي تنطوي على الموارد الطبيعية والبيئية. وهذا يتطلب تطوير المؤسسات والبنية التحتية وإدارة المخاطر والتقلبات المناسبة لتأكيد المساواة في تقاسم الثروة بين الأجيال المتعاقبة وفي نفس الجيل.(غنيم وابو زنت، ٢٠١٧)

٣-٣- مبادئ التنمية المستدامة .

أدت العلاقة الأساسية بين البيئة من ناحية والنمو من ناحية أخرى إلى تحديد المبادئ التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

أ. استخدام الأنظمة لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: الأنظمة أو الأنظمة هي شرط أساسي لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة. هذا لأن البيئة البشرية هي نظام فرعي للنظام الكلي. من خلال هذا النهج ، تعمل التنمية المستدامة على تحقيق أنظمة فرعية توازن البيئة العامة للأرض. على سبيل



المثال ، تشمل المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية السياسات الزراعية في العديد من بلدان العالم التي تؤثر بشكل رئيسي على تدهور الأراضي.

ب. المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة شكلاً مناسباً من اللامركزية يمكّن الهيئات الرسمية والشعبية وغير الحكومية والسكان عموماً من المشاركة في إعداد خططها وتنفيذها ومتابعتها.

ت. مبدأ التحسين الديناميكي للموارد الاقتصادية.

ث. مبدأ استدامة الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.

ج. مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

ح. مبدأ الحفاظ على خصائص وخصائص الطبيعة وتحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك (موسشيت، ٢٠١١)

٢-٣-٤ - ابعاد التنمية المستدامة .

أ- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

• الحد من الاستهلاك الفائض للفرد من الموارد الطبيعية ، لا سيما في البلدان المتقدمة ، حيث يبلغ نصيب الفرد من استهلاك النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣ مرة أعلى من مثيله في الهند ، مما يعكس مستوى قياسياً لاستهلاك السكان في البلدان الصناعية منها في البلدان النامية.

• الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد الطبيعية: لوقف هدر الموارد من خلال خفض مستويات استهلاك الطاقة ؛ من خلال تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي ، مثل استهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

• لمعالجة مشاكل التلوث العالمي ، ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة ، المسؤولية والمنسوبة إلى حد كبير ولديها جميع الموارد المالية والتقنية والبشرية لأخذ زمام المبادرة في استخدام التقنيات الأنظف.

• انعكست تقلصات تبعية البلدان المتقدمة باعتبارها متخصصة في السلع والخدمات كثيفة العمالة والسلع والخدمات كثيفة رأس المال ، في صادرات وواردات كل مجموعة ، في ضوء التوزيع غير العادل للموارد ، والحد من التفاوت في الدخل و محاربة البطالة من خلال سياسات توظيف فعالة.

• تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وخفض الإنفاق العسكري (ماهر ، ٢٠٠٠)

ب- الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة :



• السيطرة على النمو الديموغرافي حيث أن هذا الأخير يفرض ضغطا شديدا على الموارد وعلى قدرة الحكومات على تقديم خدمات مختلفة.

• توزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق حيث تسعى الاتجاهات الحالية إلى توسيع المناطق الحضرية لأن تطوير المدن الكبيرة له عواقب بيئية خطيرة ، بينما تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز تنمية القرية للمساعدة في إبطاء حركة الهجرة إلى المدن ، من خلال تدابير خاصة للإصلاح الزراعي واعتماد التكنولوجيا بوصفها أحد الآثار البيئية.

• توفير الأمن وتطوير التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وتوفير الغذاء والقضاء على الفقر والامية.

• الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير وظائف وظيفية في مجالات البكالوريوس لكل من خريجي الجامعات وخريجي المعاهد التدريبية في القطاعين العام والخاص.

ج - البعد البيئي للتنمية المستدامة :

- الحفاظ على الأراضي الزراعية من التحضر والتصحّر والانجراف فقط عن طريق الحفاظ على الغطاء النباتي والغابات من خلال عدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات.
- الحفاظ على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه العذبة لضمان الإمداد الكافي.
- تحسين كفاءة المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري لضمان عدم تغير أنماط هطول الأمطار والغطاء النباتي.

• وزيادة مستوى سطح البحر والأشعة فوق البنفسجية من أجل زيادة الفرص للأجيال القادمة للحفاظ على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية. (صالح ، ٢٠٠٣)

د - البعد المؤسسي للتنمية المستدامة .

تعد الإدارات والمؤسسات العامة هي الذراع التنفيذي للدولة والتي من خلالها تصمم وتطبق سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. التقدم التدريجي للمجتمعات ، وتحسين مستوى ونوعية حياة الأفراد ، وضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم ، والإطار السليم للالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة ، وكل ذلك يعتمد على مدى جودة أداء مؤسساتهم وإدارتهم. وظائفهم ووظائفهم. (الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو، ٢٠١٢)

٤ - مدى التزام المصارف العراقية بتطبيق الاطر الرقابية الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة .



يمكن القول أن الوظيفة الأساسية للبنوك هي بشكل أساسي تزويد الاقتصاد الوطني بالأموال التي يحتاجها لمساعدته على تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك تم التوصل إلى المفهوم الضمني لإطار الرقابة الحديثة وهو الرقابة في تكنولوجيا المعلومات من خلال البحث عن المعلومات التي تكون ناتجة عن الاستخدام الموحد للموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي بحاجة إلى إدارة من خلال عمليات تكنولوجيا المعلومات ولغرض تلبية أهداف المؤسسة، يتطلب الأمر أن تكون المعلومات متوافقة مع معايير معينة تشير إليها الأطر الرقابية الحديثة على أنها متطلبات المؤسسة للمعلومات، وعند وضع قائمة بالمتطلبات، توحيد المبادئ الضمنية وهي متطلبات الجودة والتي تشمل الجودة والكلفة والتسليم. ومتطلبات ائتمانية وتشمل الكفاءة والثقة والمطابقة مع القوانين، ومتطلبات الحماية والتي تشمل السرية والنزاهة وتوافر المعلومات، وتمثل حوكمة تكنولوجيا المعلومات هيكل العلاقات والعمليات الخاصة بتوجيه ورقابة المؤسسة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إضافة قيمة عند موازنة المخاطر إزاء العائد على تكنولوجيا المعلومات وعملياتها.

اذ يجب أن تلبية المنظمات متطلبات الجودة والثقة والأمان لمعلوماتها كما هو الحال بالنسبة لجميع الموجودات كما يجب أن ترتقي الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وبضمنها البيانات والنظم التطبيقية والتكنولوجيا والمرافق والناس. ولكي تتحمل الإدارة مسؤولياتها و تحقق أهدافها، عليها أن تفهم الوضع الخاص بنظم تكنولوجيا معلوماتها واتخاذ القرار بشأن نوع الأمان والثقة التي ينبغي أن توفرها. (COBIT,2000)

فمن أهم أهداف التنمية المستدامة تنمية المجتمع وتطويره دون أن يكون لها آثار سلبية، والعمل المصرفي يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفئات ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي، وتنمية المجتمع وهي التي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها. فضلا عن تنوع صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة. (بوجلال، ١٩٩٠)

الفصل الثالث

اولاً- نبذة تعريفية عن مصرف الرشيد فرع ٥١٥ .

مصرف الرشيد هو ثاني أكبر بنك حكومي في العراق تأسس عام ١٩٨٨ بموجب القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧، يخضع المصرف لإشراف البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية. تتمثل أهداف



عام ١٩٩٨ في دعم الاقتصاد الوطني في مجال البنوك التجارية واستثمار الأموال وتوفير التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وقرارات التخطيط. فضلا عن ذلك ، لديها ١٥١ فرعا في جميع أنحاء العراق.

فروع المصرف في محافظة الديوانية

- فرع الديوانية (٥١٥) في محافظة الديوانية

- فرع الشامية (٤٥) في قضاء الشامية

- فرع عفك (٢٥٨) قضاء عفك

- فرع الفرات (١٦) محافظة الديوانية

- فرع ال بدير (٥٩٣) ناحية ال بدير

ثانياً- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضية .

الجانب التحليلي للبحث

سيتم في هذا الفصل اثبات فرضية البحث من خلال استبانة تم توزيعها في مصرف الرشيد فرع (٥١٥) على الافراد الذين يعملون فيه اذ قامت الباحثة بتوزيع ٣٠ منها واسترداد ٢٥ منها فقط وتم تحليلها بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد بني البحث على نتائجها في اثبات متغيرات البحث.

١ - جداول مجتمع عينة الدراسة .

أ- توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

جدول رقم (١)

يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	١٧	٦٨,٠
انثى	٨	٣٢,٠
المجموع	٢٥	١٠٠

يبين جدول رقم (١) أن النسبة ٦٨ % من عينة الدراسة من الذكور، وأن ٣٢ % من عينة الدراسة من الإناث .

توزيع أفراد العينة حسب العمر :



جدول رقم (٢)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	ك	%
٢٠ - ٣٠	٦	٢٤,٠
٣١ - ٤٠	٩	٣٦,٠
٤١ - ٥٠	٧	٢٨,٠
٥١ - ٦٠	٢	٨,٠
٦١ فما فوق	١	٤,٠
المجموع	٢٥	١٠٠

يبين جدول رقم (٢) أن ما نسبته ٢٤ % من عينة الدراسة كانت تتراوح اعمارهم من (٢٠ الى ٣٠) وان ٣٦ % من عينة الدراسة تتراوح اعمارهم من (٣١ الى ٤٠) سنة ، وان ٢٨% من عينة الدراسة تتراوح اعمارهم من (٤١ الى ٥٠) وان ٨% من عينة الدراسة تتراوح اعمارهم من (٥١ الى ٦٠) وان ٤% من عينة الدراسة تتراوح اعمارهم من (٦١ فما فوق) ويدل ذلك على التنوع العمري لأفراد مجتمع الدراسة .

ج - توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ك	%
بكالوريوس	١٢	٤٨,٠
اعدادي	٦	٢٤,٠
متوسطة	٥	٢٠,٠
ابتدائي	٢	٨,٠
المجموع	٢٥	١٠٠

يبين جدول رقم (٣) أن (٤٨ %) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) وان (٢٤ %) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (اعدادي) وان (٢٠%) من عينة الدراسة مؤهلهم



العلمي (متوسطة)، وان (٨ %) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (ابتدائي) ، وهو يعطي مؤشرا على أن مجتمع الدراسة مؤهل بدرجة علمية متنوعة .

٣- عرض وتحليل اجابات عينة البحث فيما يخص مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة البحث فيما يخص مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة.

جدول رقم (٤)

ت	اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		لا اوافق بشدة		الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١	٦	٢٠	١	٣,٣٣٣	٣	١٠	١٠	٣٣,٣٣٣	١٠	٢٠	٤,٠٥
٢	٥	١٦,٦٦٦	٦	٢٠	٣	١٠	٣	٢٣,٣٣٣	٧	٢٠	٣,٤٥
٣	٦	٢٠	٥	١٦,٦٦٦	٤	١٣,٣٣٣	٤	٢٦,٦٦	٨	٢٠	٤
٤	٥	١٦,٦٦٦	١	٣,٣٣٣	٦	٢٠	٦	٢٦,٦٦	٨	٢٠	٣,٧٥
٥	١٠	٣٣,٣٣٣	١	٣,٣٣٣	٢	٦,٦٦	٢	٢٠	٦	٢٠	٤,٤
٦	١	٣,٣٣٣	٥	١٦,٦٦٦	٩	٣٠	٩	٢٣,٣٣٣	٧	٢٠	٣,٣٥
٧	٧	٢٣,٣٣٣	١	٣,٣٣٣	٢	٦,٦٦	٢	٢٦,٦٦	٨	٢٠	٤,٢
٨	٤	١٣,٣٣٣	٨	٢٦,٦٦	٤	١٣,٣٣٣	٤	٢٣,٣٣٣	٧	٢٠	٣,٧
٩	٩	٣٠	٢	٦,٦٦	٢	٦,٦٦	٢	٢٣,٣٣٣	٧	٢٠	٤,٣
١٠	٥	١٦,٦٦٦	٢	٦,٦٦	٣	١٠	٣	٢٦,٦٦	٨	٢٠	٣,٥
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام											
		٣,٨	١,٢								

اظهر الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي لمتغير يخص مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة بلغ (٣,٨) وهو اعلى من الوسط الفرضي (٣) وبانحراف معياري (١,٢) وقد حصلت الفقرة ب (توجد لدى المصرف أجهزة و إجراءات رقابية تسمح بضمان الامتثال للقواعد والقوانين المتعلقة بتقنية تكنولوجيا المعلومات) على اعلى المتوسطات بلغ (٤,٤) وبانحراف معياري (٠,٨) اما الفقرة الخاصة ب (وجود إطار رسمي لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف الأمر الذي ترتب



عليه عدم تحديد المخاطر ذات الصلة ووضع الخطط اللازمة للحد منها) حصلت على ادنى المتوسطات الحسابية بلغ (٣,٣٥) وبانحراف معياري (٠,٨) .
٣ عرض وتحليل اجابات عينة البحث فيما يخص التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة البحث فيما يخص التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق بشدة		ت
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠,٨	٤,١٥	٥	١٦,٦٦	١	٣,٣٣٣	٥	١٦,٦٦	٧	٢٣,٣٣٣	٧	٢٣,٣٣٣	١
٠,٧	٤,١	٢	٦,٦٦	٥	١٦,٦٦	٥	١٦,٦٦	١٠	٣٣,٣٣٣	٣	١٠	٢
١,٠٠	٣,٧	٠	٠	٨	٢٦,٦٦	٥	١٦,٦٦	٦	٢٠	٦	٢٠	٣
١,٣	٣,٧	٦	٢٠	٣	١٠	٤	١٣,٣٣٣	٥	١٦,٦٦	٧	٣,٣٣٣	٤
١,١	٣,٩٥	١	٣,٣٣٣	١	٣,٣٣٣	٤	١٣,٣٣٣	٨	٢٦,٦٦	٦	٢٠	٥
٠,٩	٣,٥	٥	١٦,٦٦	٣	١٠	٢	٦,٦٦	١٠	٣٣,٣٣٣	٥	١٦,٦٦	٦
١,٤	٣,٦٥	٢	٦,٦٦	٣	١٠	٤	١٣,٣٣٣	٧	٢٣,٣٣٣	٤	٣,٣٣٣	٧
١,٣	٣,٤٥	٣	١٠	٨	٢٦,٦٦	٧	٣,٣٣٣	١	٣,٣٣٣	٦	٢٠	٨
١,١	٣,٩٥	٦	٢٠	٣	١٠	٣	١٠	٩	٣٠	٤	١٣,٣٣٣	٩
٠,٩	٣,٥	٧	٢٣,٣٣٣	٢	٦,٦٦	٣	١٠	١١	٣٦,٦٦	٢	٦,٦٦	١٠
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		٣,٧		١,١١								

اظهر الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي لمتغير التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يساهم في رفع كفاءة الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة ،بلغ (٣,٧) وهو اعلى من الوسط الفرضي (٣)



وبانحراف معياري (١,١١) وقد حصلت الفقرة ب (يمتلك المصرف منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات لتحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة) على اعلى المتوسطات بلغ (٤,١٥) وبانحراف معياري (٠,٨) اما الفقرة الخاصة ب (يتم تدريب موظفي الرقابة في المصرف على الاستخدامات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في المجال الرقابي لتواكب التطورات الحديثة في استخدام نظم المعلومات لرفع كفاءة الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة) حصلت على ادنى المتوسطات الحسابية بلغ (٣,٤٥) وبانحراف معياري (١,٣).

٤- اختبار فرضيات البحث .

الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ارتباط بين مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة والتزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يساهم في رفع كفاءة الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة ،وهو ارتباط طردي قوي جدا تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) حيث بلغ (٩٤%) .
في حين بلغ الوسط الحسابي العام لمتغير مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة (٣,٨) و بلغ المتوسط الحسابي العام لمتغير والتزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يساهم في رفع كفاءة الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة (٣,٧).

الفصل الرابع

اولاً - الاستنتاجات

١. توجد لدى المصرف أجهزة و إجراءات رقابية تسمح بضمان الامتثال للقواعد والقوانين المتعلقة بتقنية تكنولوجيا المعلومات.
٢. يمتلك البنك خدمات تكنولوجيا المعلومات الداعمة والبرامج ونظام البنية التحتية ويساعد في تحقيق عمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة.
٣. توفر الاجراءات الرقابية المتبعة في المصرف امان جيد لتكنولوجيا المعلومات يساهم في تدعيم احتياجات الادارة .
٤. لا يتم تدريب موظفي الرقابة في المصرف على الاستخدامات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في المجال الرقابي لتواكب التطورات الحديثة في استخدام نظم المعلومات.
٥. عدم وجود إطار رسمي لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في الجامعة الأمر الذي ترتب عليه عدم تحديد المخاطر ذات الصلة ووضع الخطط اللازمة للحد منها .



ثانياً - التوصيات

- ١- الاهتمام بتدريب موظفي الرقابة في المصرف على الاستخدامات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في المجال الرقابي لتواكب التطورات الحديثة في استخدام نظم المعلومات .
- ٢- حاجة الشركات والمؤسسات الحكومية إلى فهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات بوصفها إطاراً يمكن من خلاله تحقيق حماية وأمن المعلومات.
- ٣- ينبغي وجود إطار رسمي لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في المصرف الأمر الذي ترتب عليه عدم تحديد المخاطر ذات الصلة ووضع الخطط اللازمة للحد منها .
- ٤- ضرورة إمام المدققين بمخاطر الرقابة على تقنية المعلومات وإمكانية تفاديها ومعالجتها .
- ٥- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات في أساليب تدقيق أنشطة تكنولوجيا المعلومات .

//المصادر

- ١- احمد وحسن، "توظيف الاطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية . بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية بحث تطبيقي في الشركة العامة للزيوت النباتية"، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الحادي عشر، العدد ٣٥، الفصل الثاني، ٢٠١٦.
- ٢- أبو موسى، أحمد عبدالسلم، "الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات: نموذج مقترح من سياق المحاسبة الإدارية" المجلة العلمية للإدارة والتمويل ، ٢٠٠٥.
- ٣- بو جلال، محمد، "البنوك الإسلامية مفهومها نشأتها تطورها نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي"، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠ م.
- ٤- دوجلاس موسشيت ، ترجمة بهاء شاهين ، "مبادئ التنمية المستدامة"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ٢٠١١.
- ٥- د. أسامة الخولي ، "البيئة وقضايا التنمية والتصنيع"، عالم المعرفة ، ٢٠٠٢.
- ٦- ريك هايز، فيليب والاح، هانز جور تميكر " مبادئ المراجعة: مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة"، ترجمه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٧- عقل، محمد عقل، "مقدمة في حوكمة تقنيات المعلومات والاتصالات باستخدام نموذج كويت (ISACA5)"، جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات فرع الرياض، ٢٠١٣.
- ٨- عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنت (التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) الطبعة الأولى ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧.
- ٩- محمد غنايم ، "دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي " الطبعة الأولى، معهد الأبحاث التطبيقية ، القدس ، ٢٠١٧.
- ١٠- محمد ماهر ، "تقليل البطالة" ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،



٢٠٠٠،

- ١١- نادية حمدي صالح ، "الإدارة البيئية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية "، القاهرة ، ٢٠٠٣.
- ١٢- يحيى، الهام وبوكميش، لعل و بوحميد، ليلي ، " المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، بحث منشور في مجلة الحقيقة ، المجلد (١٥) العدد (٣)، ٢٠١٦.
- ١٣- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تقنية المعلومات، مطابع شمس، الأردن، ٢٠٠١.
- ١٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا ، الامم المتحدة بنيويورك، ٢٠٠١ .
- ١٥- الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ ، المستقبل الذي نصبو اليه في ريو دي جانيرو ، البرازيل . ٢٠١٢،

١٦- <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

١٧- <https://www.scribd.com/document/385453061>

- 1- 1-Jean-François Pillou, tout sur les systèmes d'information, dunod, paris, 2006.
- 2- Pauwels, Eddy, "Making Sense of regulations and best practices", Serena Software Inc., August 2006.
- 3- Lainhart, IV, John. W. "COBIT: An International Source for 3-Information Technology Controls", Copyright by ISACA, 2000.
- 4- Salle, Mathias, "IT service management and IT governance: review comparative analysis and their impact on utility computing", Copyright Hewlett- Packard Company, Hp Research, 2004, 22.
- 5- COBIT, Audit vidence, the third edition, 2000.

الملاحق

استمارة استبيان (استبانة)

أخي الكريم / اختي الكريمة

"السلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان التي أعدت لإكمال متطلبات البحث الموسوم (مدى قدرة والتزام المصارف العراقية بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة وتوظيفها في تحقيق التنمية المستدامة . دراسة في مصرف الرشيد فرع ٥١٥)، وذلك لما تتمتعون به من ثقة وإخلاص في عملكم .. لذا نرجو الاجابة على التساؤلات التي تضمنتها الاستمارة بدقة لغرض الوصول الى نتائج اكثر علمية علما ان هذه المعلومات سيتم استغلالها لاغراض البحث العلمي فقط .

... شاكرين تعاونكم معنا ...



الباحثة

د. أمل مرزه صخيل الخزعلي

(نموذج استمارة الاستبيان))

اولاً- مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة.

اولاً- مدى التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	تتبع ادارة المصرف اجراءات ذات مستوى عال للرقابة على عمليات تكنولوجيا المعلومات					
٢	يتم مراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً					
٣	تتبع ادارة المصرف سياسة عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاؤه					
٤	اجراءات التدقيق المتبعة تعمل على مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص .					
٥	توجد لدى المصرف أجهزة و إجراءات رقابية تسمح بضمان الامتثال للقواعد والقوانين المتعلقة بتقنية تكنولوجيا المعلومات .					
٦	وجود إطار رسمي لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف الأمر الذي ترتب عليه عدم تحديد المخاطر ذات الصلة ووضع الخطط اللازمة للحد منها .					
٧	تقوم ادارة المصرف باستخدام الأساليب و الطرق المنهجية لقياس قيمة نظم المعلومات و أداء العمليات .					



					٨	يتم التأكد من مدى توزيع المسؤوليات وتفويض السلطة وتوفير أساس للرقابة والمساءلة في القطاع المصرفي .
					٩	توفر الاجراءات الرقابية المتبعة في المصرف امان جيد لتكنولوجيا المعلومات يساهم في تدعيم احتياجات الادارة .
					١٠	تلتزم إدارة المصرف بوضع سياسة أو إجراءات و محيط رقابي داخلي أو خارجي، أوتدقيق لنظم المعلومات .

ثانياً- التزام المصارف بمتطلبات الاطر الرقابية الحديثة يساهم في رفع كفاءة الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة .

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١	يملك المصرف منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات لتحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة .					
٢	تساهم أنشطة المصرف في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والمساهمة في نشر العدالة الاجتماعية تحقيقا للتنمية المستدامة .					
٣	يساهم المصرف في إمداد الاقتصاد القومي بما يحتاجه من أموال تساعده على تحقيق التنمية المستدامة .					
٤	تسعى إدارة المصرف لتوفير المعلومات والتقارير الكافية لدعم عملية صنع القرارات فيما يتعلق بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها .					
٥	التعامل الأمثل مع إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات لضمان الحماية اللازمة لموجودات وعمليات					



					المصرف والحفاظ عليها لتحقيق التنمية المستدامة .	
					يسعى المصرف الى إنشاء عمليات فعالة وحصينة لإدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات وموارد تكنولوجيا المعلومات .	٦
					يقوم المصرف بتوفير إجراءات قوية يعتمد عليها لحماية أمن المعلومات والخصوصية والملكية الفكرية في ظل إطار حوكمة تقنية المعلومات .	٧
					يتم تدريب موظفي الرقابة في المصرف على الاستخدامات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في المجال الرقابي لتواكب التطورات الحديثة في استخدام نظم المعلومات لرفع كفاءة الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة.	٨
					يتم اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للمصرف .	٩
					يساهم المصرف بتلبية احتياجات أصحاب المصالح من خلال خلق توازن بين تحقيق المنافع والاستخدام الامثل للموارد باستخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التنمية المستدامة	١٠